١٣ أبريل، ٢٠٢٦

النشرة اليومية

تفوق مؤشر تاسي على معظم نظرائه في المنطقة بدعم من مكاسب أسعار النفط

منذ اندلاع النزاع الإقليمي في أواخر فبراير، ظل المستثمرون في حالة ترقب، مع استمرار المخاوف من ارتفاع تكاليف الوقود، وتعطّل الإمدادات، وتداعيات اقتصادية أوسع تؤثر على المعنويات. وقد أدى بدء المفاوضات المبدئية إلى رفع الآمال مؤقتًا بشأن تهدئة التصعيد، إلا أن انهيار هذه المحادثات أعاد هذه المخاوف إ لى الواجهة، مما عزّز مناخًا عالميًا حذرًا. وعلى الرغم من هذا الغموض المستمر منذ بداية النزاع، فقد حقق مؤشر تاسي أداءً إيجابيًا، متفوقا على معظم نظرائه الإقليميين.

منذ 26 فبراير، ارتفع مؤشر تاسي بنسبة 5.7% ليصل إلى 11,314.64 نقطة (حتى 12 أبريل)، لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى 7.9%، متفوقا على معظم الأسواق الإقليمية. وكان المحرك الرئيسي لهذا الأداء هو ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 48.1% منذ 26 فبراير، وتداول فوق مستوى 100 دولار للبرميل لفترة ملحوظة خلال النزاع قبل أن يتراجع إلى مستوياته الحالية. كما تعززت ثقة المستثمرين بإمكانية التخفيف جزئيًا من اضطرابات مضيق هرمز عبر مسارات تصدير بديلة، وخط انابيب شرق غرب لا سيما عبر ينبع. وعند المستويات الحالية، تُعد أسعار النفط كافية لدعم ضبط أوضاع المالية العامة، مما يخفف الضغط الناتج عن عجز قدره 277 مليار ريال سُجل في عام 2025، والذي ظل مصدر قلق رئيسي للمستثمرين.

أداء مؤشرات الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*

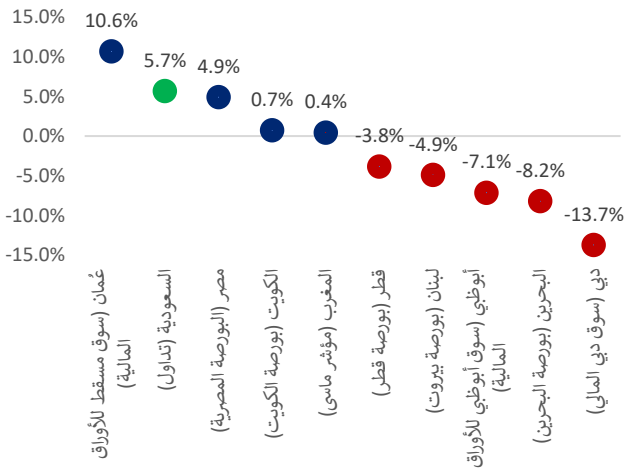

المصدر: بلومبرغ، أبحاث العربي المالية

*منذ 26 فبراير 2026

أداء أسعار النفط

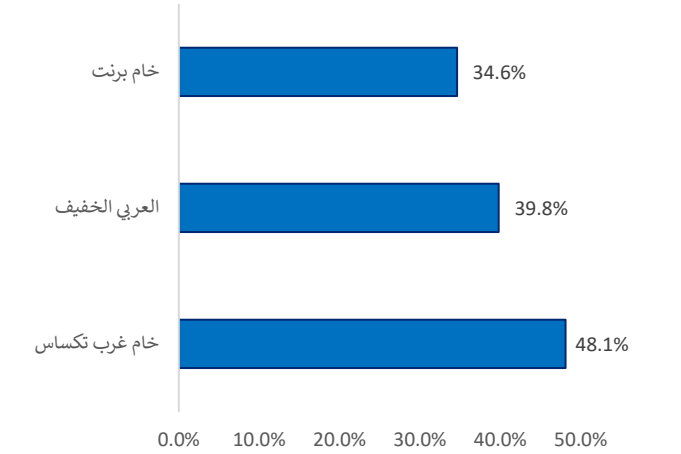

المصدر: بلومبرغ، أبحاث العربي المالية

*منذ 26 فبراير 2026

إقليميًا، يظهر تباين واضح في الأداء. فقد تفوقت عُمان (+10.6%)، مدفوعة بارتباطها المباشر بأسعار النفط، تلتها مصر (+4.9%). بينما بقيت الكويت (+0.7%) والمغرب (+0.4%) دون تغير يُذكر. وكانت دبي (-13.7%) الأضعف أداءً، متأثرة بانكشافها على اضطرابات التجارة، وضعف تدفقات رؤوس الأموال، وتراجع شهية المخاطر، إضافة إلى موقعها كأحد بؤر الهجمات المرتبطة بالنزاع في المنطقة. كما تراجع أداء أبوظبي (-7.1%) تحت ضغوط مماثلة، إلى جانب البحرين (-8.2%) ولبنان (-4.9%) وقطر.(-3.8%)

على مستوى الأسهم، لا يزال التباين مرتفعًا. فقد شملت أبرز الشركات الرابحة منذ 26 فبراير شركات التأمين والمرتبطة بالسلع، مثل الراجحي للتكافل (+50.3%)، كيمانول (+48.1%)، بترو رابغ (+45.7%)، ينساب (+38.8%)، وشركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك) (+37.8%). في المقابل، سجلت شركة علم أكبر تراجع (-15.8%)، تلتها شركة الخليج للتدريب والتعليم (-13.9%)، وسايكو (-13.8%)، وطيران ناس (-12.6%)، ونايس ون (-12.6%)، مما يعكس ضغوطًا على تقييمات شركات التقنية، وأرباح القطاعات المرتبطة بالنقل.

ويُظهر أداء القطاعات تحولًا نحو القطاعات الدفاعية والمحلية، إلى جانب القطاعات المرتبطة بالنفط. فقد تصدرت السلع الرأسمالية (+9.5%) والرعاية الصحية (+9.3%) المكاسب، تلتها الطاقة (+8.9%) والمواد (+7.9%) والأغذية والمشروبات (+7.9%). كما حافظت البنوك (+5.1%) على مرونتها. في المقابل، شملت القطاعات الأضعف أداءً البرمجيات والخدمات (-8.0%)، والمنتجات المنزلية والشخصية (-5.2%)، والخدمات التجارية والمهنية (-3.3%)، والنقل (-2.4%)، وخدمات المستهلك (-1.8%)، والخدمات المالية (-0.8%)، مدفوعة على الأرجح بمخاوف ضعف الطلب الاستهلاكي، وضغوط التكاليف، وتأجيل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات.

أفضل القطاعات أداءً والقطاعات المتأخرة*

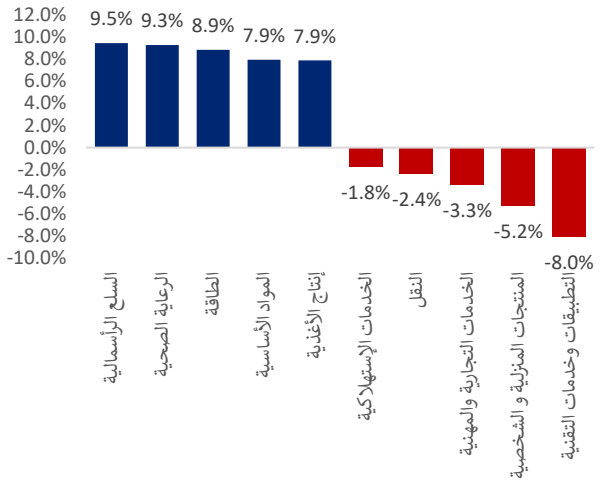

المصدر: بلومبرغ، أبحاث العربى المالية

*منذ 26 فبراير 2026

أفضل الأسهم أداءً والأسهم المتأخرة*

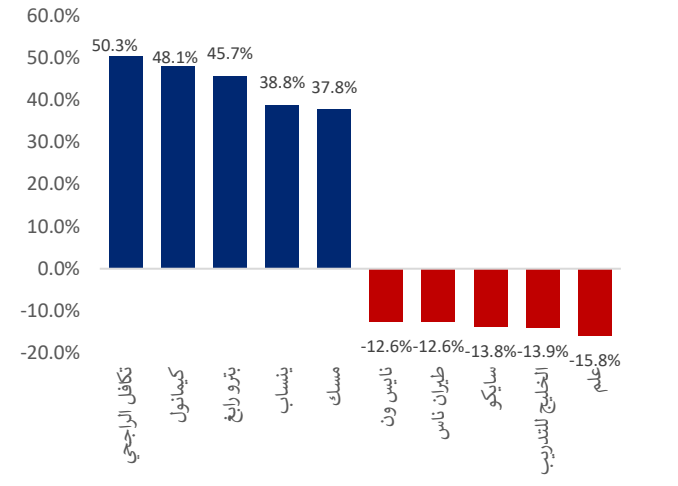

المصدر: بلومبرغ، أبحاث العربى المالية

*منذ 26 فبراير 2026

يبقى النفط العامل الكلى الرئيس. فمن المرجح أن تدعم الأسعار المرتفعة مراجعات إيجابية للأرباح في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات، مع دفع المستثمرين نحو القطاعات الدورية المرتبطة بالسلع ضمن مؤشر تاسى. وفي الوقت ذاته، قد تستمر المخاطر الجيوسياسية المرتفعة في تعزيز تفضيل المستثمرين للقطاعات الدفاعية والمحلية.

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدَّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.